

Distr.: General
19 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:
الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في
سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من مؤسسة بُناة الصحة في أرض الكنوز، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



البيان

المقدمة والهدف والمقصد

هناك حاجة إلى الدعم التدريجي للنظم التي تتسم بالفاعلية والكفاءة، والتي تخفض مستوى الفقر بين الفئات المعرضة، مع إيلاء اهتمام خاص للإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع برامج التخفيف من وطأة الفقر. فيجب تعزيز البرامج الخاصة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وعند بناء قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنهم سيسعون إلى تعزيز حقوقهم ومنافعهم، تماماً مثل الفئات الأخرى في المجتمع.

ولهذا فإنه من المتوقع، بعد الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، أنه ستكون هناك منافع إيجابية، وسياسات فعالة وعملية تغيّر من حياة الأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من مجابهة الأوضاع الاقتصادية المزعجة التي يواجهونها. فسيكون لديهم بديل للتسول في الطرقات كمورد للرزق، وسيتمكنون من المشاركة بصورة مهنية في مختلف المهارات التي تحسن من أوضاعهم الاقتصادية.

غير أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون في هذه اللحظة إقصاءً اجتماعياً واقتصادياً، ويُستبعدون تماماً من جميع برامج تخفيض الفقر في واقع الأمر.

فكيف يمكننا تعزيز التمكين والعمل اللائق للجميع في بيئة غير ودية، حيث توجد مواقف سلبية، وعزل، وإقصاء، ووصم، وحيث تعد البنية التحتية العامة ومؤسسات التعليم معادية للأشخاص ذوي الإعاقة؟

ومن الواضح، إنه لكي يحقق أي بلد الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يجب أن يبذل كل ما في وسعه، وألا يسمح لأي صوت ينادي بالإقصاء. فإذا كنا نريد تحقيق هدفنا، خاصة فيما يتعلق بتعزيز التمكين للجميع، فيجب أن نستوعب المستبعدين.

ومجمل القول، إن برامج تخفيض الفقر ظلت لسنوات تركز بصورة حصرية وخاطئة على حقوق الأشخاص القادرين. غير أن أية خطوة لتهميش فئة بسبب مشاكلها البدنية تعد محاولة متعمدة لعرقلة التنمية الاجتماعية، وبذلك تقضي على هدف الأمم المتحدة ورؤيتها المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية.

ويقال إن الفئات المستبعدة ستواصل العيش والاعتماد على القدر اليسير الذي يقدمه الآخرون، مما يحد من مستوى معيشة كل فرد. وهذه ليست القضية. فمعظم الإعاقات يمكن معالجتها، كما يمكن تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة أو تمكينهم من العمل بصورة مستقلة،

ومنتجة، وتدرجية في المجتمع. وينبغي ألا ننسى أن بعض الممارسات والاتجاهات السلبية في المجتمع تميل إلى مضاعفة تأثير الإعاقة، وتدهور أحوال الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولهذا يجب التأكيد في هذه المرحلة أن التحول النموذجي من البرامج المتحيزة أو الضيقة الأفق إلى برامج عامة وشاملة للجميع يعد أمراً ملحاً. والخيار الوحيد المتاح لكسر هذه الحلقة المفرغة هو إدماج جميع البشر أو الفئات في جميع برامج التمكين المكرسة لتخفيف الفقر. فيجب أن يلقي الجميع معاملة منصفة حتى يتمكنوا من المشاركة بفعالية كأعضاء منتجين في الأمة أو المنطقة.

لحة عامة عن القضية من حيث علاقتها بأعمال المنظمة

يعد بناء الصحة في أرض الكنوز منظمة غير حكومية تعمل من أجل تحسين نوعية حياة السكان المعرضين في نيجيريا عن طريق تمكين الأسر وتعزيز المجتمعات المحلية كوسيلة لتحسين القدرة الاجتماعية والاقتصادية للحصول على رعاية صحية أفضل. وهي تناصر وتدعم السياسات التي تعمل على تحسين رفاه الشباب والنساء في المجتمعات الريفية، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

فالسياسات والخدمات في القطاعين العام والخاص تستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، فإن القسمين ١٥ و ٤٢ من دستور نيجيريا لا يُطبقان بصورة فعالة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع أشكال الحرمان. فلم تنح للأشخاص ذوي الإعاقة فرص مماثلة لفرص الآخرين في أي أنشطة اجتماعية تحسن من قدرتهم على أن يصبحوا منتجين ويعيشوا فوق مستوى الفقر. وبدلاً من ذلك، تم إقصاؤهم، مما يزيد من تعرضهم وإمراضهم.

ولا يوجد لدى نيجيريا تشريع وطني يحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعد ولاية لاغوس الولاية الوحيدة في نيجيريا التي أصدرت مثل هذا القانون. غير أن ٦٥ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة لم يتخذوا إجراءً لتحديد وضعهم بموجب القانون. فقد سمعوا أن القانون قد صدر، ولكنهم لا يعرفون ما يتضمنه بالفعل.

غير أن هذه المنظمة تقوم بمناصرته مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، كما تقوم بتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتسنى لهم اكتشافه من جديد، واغتنام الفرص التي تتيحها لهم سلطات ولاية لاغوس من خلال هذا القانون. ويتكون عملنا من تعميم النموذج الاجتماعي والاقتصادي للإعاقة في تنفيذ القانون في مجالات الصحة والتعليم والعمالة. ونعمل أيضاً بالتعاون مع منظمات إعاقة أخرى تعمل مع أصحاب المصلحة في ولايات

أخرى في جنوب غرب نيجيريا لتقاسم أفضل الممارسات، حتى يتسنى لهذه الولايات أن تحذو حذو ولاية لاغوس في التصدي لمسائل الإعاقة وإصدار قانون للإعاقة.

ونحن في هذه المنظمة نود أن نرى الأشخاص ذوي الإعاقة يشاركون بصورة كاملة في عمليات صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية التي تهمهم، بعد إقصائهم بشكل واضح من عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى إيجاد وعي عام، وتوجهات ومواقف إيجابية فيما يتعلق بمقائق وتحديات الإعاقة، والحاجة إلى تطوير ومواصلة سلوك ملائم بيئياً.

أمثلة محددة لإنجازات المنظمة والتحديات المتبقية

تم اختيار هذه المنظمة من بين منظمات دولية أخرى، على أساس تنافسي لبرنامج تمكين الشراكات من أجل مجتمعات شاملة، والذي تديره هيئة التحركية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرعاه مكتب الشؤون التعليمية والثقافية بوزارة الخارجية الأمريكية. فتوجه المنظمة القادة الناشئين من أنحاء العالم إلى الولايات المتحدة للمشاركة في برنامج مكثف صُمم لتوسيع خبرتهم المهنية من أجل إقامة مجتمعات شاملة للإعاقة وتنهض بحقوق الإعاقة.

وقد قمنا مؤخراً بزيارة مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة بالجامعات والمدارس الثانوية والابتدائية للتأكد من سهولة الوصول إلى مرافقها الحالية. وقد أيدنا ويسرنا بعض التغييرات التي أدت إلى استخدام مترجمين للغة الإشارة في هذه المؤسسات. وعند استعراض المرافق، سعينا إلى تحديد الثغرات في النظام، مع النظر إلى ما هو موجود بالفعل في المستشفيات، واستعراض إمكانية الوصول المادي، وشبكة الإدارات، ومستوى الاستقلال داخل الإدارات، وكيف يعمل النظام بكامله. وبمختار أيضاً دور الأخصائيين الاجتماعيين، وما يمكن أن تفعله هذه المستشفيات أكثر من ذلك.

أفاق المستقبل: التوقعات

من المتوقع في نهاية الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية أن يكون هناك تحول نموذجي بطريقة تحقق المنفعة، وتغير من حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة إيجابية.

وتستخدم هذه المنظمة منبر برنامج تمكين الشراكات من أجل مجتمعات شاملة لتكرارها، وتحسين الأنشطة التي نعت من برنامج التبادل في ولايتين أخريين في جنوب غرب نيجيريا. وقد بدأنا العمل بالفعل في تقاسم المعرفة مع تلك الولايات، والدعوة لإصدار قوانين للإعاقة.

وإلى جانب الدعوة المستمرة، نود مواصلة زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن التشريع الذي صدر في ولاية لاغوس، مستخدمين هذا المنبر لتعبئة الموارد من أجل دعم أنشطتنا.

وستحتفل هذه المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها. وسيتيح هذا الاحتفال فرصة لإجراء تقييم وطني وتحليل للأشخاص ذوي الإعاقة في نيجيريا.

دور وسائل الإعلام

ينبغي لوسائل الإعلام إنشاء مكاتب مكرسة لتغطية قضايا وأنشطة الإعاقة وتقديم تقارير عنها. وينبغي أيضاً تعميم قضايا الإعاقة بصورة كافية وفعالة، ودعم حملات الاستنارة والتوعية بصورة ملائمة عن طريق الأفلام الوثائقية والمقالات ضمن أمور أخرى. وينبغي أن تشجّع أيضاً سياسات العمالة الشاملة والملائمة للإعاقة، والممارسات في أماكن العمل.

دور منظمات المجتمع المدني

ينبغي أن تضاعف منظمات المجتمع المدني من أنشطتها المناصرة للسياسات الشاملة والملائمة للإعاقة على جميع مستويات الحكومة. وينبغي أن تطور شراكات قوية ومستدامة معنية بقضايا الإعاقة فيما بينها ومع الحكومة، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى تعميق أنشطتها في مجال التوعية العامة والاستنارة المتعلقة بقضايا الإعاقة.

الاستنتاجات

يجب على جميع أصحاب المصلحة - الحكومة، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، ضمن جهات أخرى - اتخاذ الإجراءات الضروري للحد من و/أو إزالة جميع الحواجز الموافقية، والمؤسسية، والبيئية، والاجتماعية التي تضاعف من التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. ويجب أن تسعى هذه الإجراءات إلى تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعادة تمكينهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع حتى يتسنى لهم العيش بصورة مستقلة، تماماً مثل المواطنين الآخرين. ويجب أن يساندوا وضع سياسات شاملة وملائمة للإعاقة.